الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

التصويت خلال الجلسة

الحكومة الجديدة أدت القسم أمام البرلمان .. واللجان المؤقته اختارت أعضاءها بالتزكية

مجلس الأمة كلف «التشريعية» بإعداد تقرير «العفو الشامل».

■ الغانم: الحكومة وافقت على تشكيل جميع لجان التحقيق البرلمانية عدا المختلف عليها نيابيا

كتب أحمد الرشيدي

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على طلب نيابي بتكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بإعداد تقرير حول الاقتراح بقانون بشان العفو الشامل وذلك خلال شهر رغم تحفظ الحكومة.

كما وافق المجلس على طلب نيابي بشان تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية التحقيق في الخسائر التي يتعرض لها المزارعون الكويتيون والمعوقات التي تواجه المنتج النباتي الكويتي وذلك في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس أن الحكومة وافقت في جلسة المجلس العادية على تشكيل جميع لجان التحقيق البرلمانية عدا لجان التحقيق المختلف عليها نيابيا،مبينا أن وزير الداخلية أوضح أن الحكومة مع كل لجان التحقيق وصوتت معها وقال إنه بسبب وجود خلاف نيابي – نيابي في تشكيل لجنة التحقيق بتزوير الجناسي فلن تنحاز إلى جهة محددة وستقوم بالامتناع».

وتابع أن سقوط الطلب لن يؤثر على مضيه شخصيًا بقانون تزوير الجنسية الذي قطع فيه شوطا طويلا ويعد في مراحله الأخيرة.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب رفع الجلسة انه كان يتمنى وجود تنسيق نيابي افضل داخل القاعة بشان انشاء بعض لجان التحقيق البرلمانية.

وعلى صعيد موافقة المجلس على طلب نيابي بتكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية باعداد تقرير حول الاقتراح بقانون بشان العفو الشامل الذي عارضته الحكومة أكد الغانم أن عرضه للطلب النيابي يأتي حرصا منه على تطبيق اللائحة.

وقال أن اللجنة البرلمانية ستقوم باعداد تقريرها واحالته ثم سيحسم التقرير عبر مناقشته والتصويت عليه في جلسة مجلس الامة مضيفا «رأيي أن العفو يطلب ولا يفرض ولكل من لديه رأي سواء بالموافقة او الرفض حق التعبير عنه عبر التصويت».

وقال « أيًا كان الكلام الذي يتكلمونه أو الادعاءات التي يدعونها فأنا متعود على هذه الادعاءات الباطلة والملفقة والملقنة ولكن في نهاية الأمر أنا أطبق اللائحة، فالطلب عرض والحكومة عارضت هذا الأمر، إلا أن غالبية الأعضاء وأنا من ضمنهم رأينا أن نترك اللجنة التشريعية الانتهاء من تقريرها ورفعه إلى المجلس ويحسم بالتصويت، وننتهي من هذا الأمر سواء بالسلب أو الإيجاب».

وعن موافقة مجلس الأمة استعجال العديد من القوانين ومناقشتها في جلسة واحدة قال الغانم انه من الصعب جدا ذلك رغم اهميتها جميعا.

واضاف أن مجلس الامة وافق على أن يقوم مكتب مجلس الأمة بتنظيم جدول الاعمال بحيث توزع تلك القوانين على عدة جلسات.

وتوقع أن يشغل بند النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ15 للمجلس وقت الجلسة كاملة.

وكان مجلس الامة بدأ في وقت سابق أمس الثلاثاء جلسته العادية بتأدية رئيس واعضاء مجلس الوزراء «الحكومة» اليمين الدستورية وذلك لمباشرة اعمالهم في مجلس الامة وفقا للمادة «91» من الدستور.

وتلا ذلك اعلان سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء في مداخلة له أن الحكومة ستقدم برنامج عملها في مدة اقصاها ثلاثة اسابيع مؤكدا «مدها يد التعاون مع مجلس الامة إلى أبعد مدى تنفيذا وترجمة لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

وقال الخالد أن الحكومة ستقدم بموجب المادة «98» من الدستور برنامج عملها في مدة اقصاها ثلاثة اسابيع مضيفا «وانا عندما التزم بشيء احب ان اضع له جدولا زمنيا يأخذ بعين الاعتبار ترجمة توجيهات صاحب السمو والاعتبارات الزمنية لعمر هذه الحكومة والتوازن بين الطموحات والامكانيات».

وذكر ان «برنامج عمل الحكومة سيتضمن الاجراءات الكفيلة بالحد من بؤر الفساد ومتابعة كل من تقع عليهم شبهة الفساد وتطوير الاجهزة الحكومية والانتقال الى الحكومة الرقمية».

وأكد أن الحكومة امامها مسؤولية مشتركة ومشروعا وطنيا عنوانه التعاون من اجل ترجمة توجيهات صاحب السمو أمير البلاد،مشددا على أن «السلطة التنفيذية يقع عليها العبء الاكبر».

وجدد الخالد عظيم الشكر والامتنان إلى سمو أمير البلاد على الثقة الغالية سائلا الله العلي القدير أن يعينه على تحملها.

كما توجه بالشكر لأعضاء مجلس الوزراء على تحملهم المسؤولية الوزارية في هذه المرحلة القصيرة من عمر الحكومة.

وانتقل للمجلس بعدها الى بند كشف الاوراق والرسائل الواردة وبند الاسئلة ثم البت في طلبات تشكيل اللجان المؤقتة وطلبات التحقيق وانتخاب اعضائها.

كما وافق على طلب النيابة العامة،رفع الحصانة عن النائب احمد الفضل في القضيتين رقم «2019/1146» ورقم «2019/1340» جنح المباحث الالكترونية.

وزكى مجلس الأمة في جلسته العادية امس ثلاثة نواب هم محمد الدلال والدكتور عادل الدمخي ونايف الرداس،في عضوية لجنة تحقيق برلمانية بشان وفاة المغفور له احمد الظفيري.

وكان المجلس وافق على اقتراح مقدم من بعض الاعضاء بشان تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية ضمن بند النظر في طلبات تشكيل اللجان المؤقتة ولجان التحقيق.

وزكى المجلس خمسة نواب في عضوية لجنة تحقيق برلمانية بشان التجاوزات في تعيينات مؤسسة البترول الكويتية هم الدكتور خليل ابل والحميدي السبيعي وصالح عاشور والدكتور بدر الملا وفيصل الكندري.

وزكى المجلس في جلسته العادية امس اعضاء عدة لجان برلمانية مؤقته،حيث زكى سبعة نواب هم عدنان عبدالصمد وخليل ابل وثامر السويط والدكتور عادل الدمخي ومحمد هايف وصفاء الهاشم وفراج العربيد في عضوية لجنة «حقوق الانسان» البرلمانية المؤقتة.

وزكى ثلاثة نواب هم فيصل الكندري وراكان النصف وعلي الدقباسي في عضوية لجنة «شؤون الاسكان» البرلمانية المؤقتة،كما وزكى المجلس ايضا ثلاثة نواب في عضوية لجنة «المرأة والأسرة» البرلمانية المؤقتة وهم كلا من النواب محمد الدلال والحميدي السبيعي وصفاء الهاشم.

ورفع الغانم الجلسة على ان يبدأ المجلس في جلسته التكميلية اليوم النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع

■ كنت أتمنى وجود تنسيق نيابي أفضل داخل القاعة بشأن إنشاء بعض لجان التحقيق البرلمانية

■ رأيي أن العفو يطلب ولا يفرض ولكل من لديه رأي بالموافقة أو الرفض فله حق التعبير عنه

■ مكتب المجلس سيقوم بتنظيم جدول الأعمال بحيث توزع تلك القوانين على عدة جلسات

الشيخ أحمد المنصور يؤدي القسم

■ سقوط الطلب لن يؤثر على مضيي شخصيًا بقانون تزوير الجنسية الذي قطعت فيه شوطًا طويلًا

■ من الصعب جداً استعجال العديد من القوانين ومناقشتها في جلسة واحدة رغم أهميتها

■ أيًا كان الكلام الذي يتكلمونه فأنا متعود على هذه الادعاءات الباطلة والملفقة والملقنة

الوزيرة رنا الفارس في حديث مع وزير الصحة

حديث نيابي - حكومي

متابعة نيابية